



2026/8/29

اتفاقية مكة وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي نحو توازن شبكي في الشرق الأوسط؟

علي نجات

● ورقة بحثية



اتفاقية مكة وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي: نحو توازن شبكي في الشرق الأوسط؟

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الأصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

علي نجات / باحث أكاديمي وطالب دكتوراه في دراسات الشرق الأوسط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جُلِّتْ لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

أثارت اتفاقية الدفاع المشترك التي وقّعتها السعودية وتركيا وباكستان في مكة المكرمة في 7 أغسطس/آب 2026 اهتماماً واسعاً، باعتبارها إحدى أبرز التطورات في البيئة الأمنية الإقليمية خلال السنوات الأخيرة. وتكتسب الاتفاقية أهميتها من توقيتها ومضمونها، إذ تأتي في ظل بيئة أمنية مضطربة فرضتها تداعيات الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، وتصاعد الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وتهديدات أنصار الله للملاحة والمنشآت الحيوية، واضطراب أمن البحر الأحمر، إلى جانب تزايد التساؤلات حول مستقبل الدور الأمريكي في توفير الأمن الإقليمي.

وتنص الاتفاقية في جوهرها على اعتبار أي هجوم مسلح ضد إحدى الدول الثلاث هجوماً ضد الدول الثلاث، بما يمنحها بعداً ردعياً يتجاوز التعاون العسكري التقليدي. وقد دفع ذلك بعض المراقبين إلى وصفها بأنها نواة لـ«ناتو إسلامي»، إلا أن هذا الوصف يبدو سابقاً لأوانه، في ظل غياب قيادة عسكرية موحدة وآليات مؤسسية وعملياتية مماثلة لتلك الموجودة في حلف شمال الأطلسي. والأدق النظر إليها، في مرحلتها الراهنة، باعتبارها محاولة لبناء شبكة ردع إقليمية تجمع بين الموارد الاقتصادية والجيوستراتيجية السعودية، والقدرات العسكرية والصناعات الدفاعية التركية، والثقل العسكري والاستراتيجي الباكستاني.

وتعكس الاتفاقية في الوقت نفسه توجهاً متزايداً لدى القوى الإقليمية نحو تنويع شراكاتها الأمنية وتقليل الاعتماد الحصري على الضمانات الخارجية. ومن هنا، تتجاوز أهميتها حدود التعاون الدفاعي بين الدول الثلاث إلى احتمال الإسهام في إعادة تشكيل الأمن الإقليمي، عبر الانتقال التدريجي من التحالفات الثابتة إلى ترتيبات أكثر مرونة تتداخل فيها الشراكات الدفاعية والاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما يمكن وصفه بـ «التوازن الشبكي».

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن اتفاقية مكة لا تمثل، في مرحلتها الراهنة، تحالفاً عسكرياً متكاملًا، وإنما نواة محتملة لشبكة أمنية إقليمية متعددة الأطراف، ستتحدد فاعليتها بمدى قدرة الدول الثلاث على تحويل الالتزامات السياسية إلى آليات عسكرية وأمنية عملية، وإدارة التباينات في مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية. ومن هنا تطرح الدراسة سؤالاً مركزياً: هل تستطيع اتفاقية مكة الانتقال من إطار للردع السياسي إلى ترتيب أمني عملي، والمساهمة في تشكيل نمط جديد من «التوازن الشبكي» في الشرق الأوسط؟

أولاً: السياقات الإقليمية والدوافع الاستراتيجية لاتفاقية مكة

وقّعت السعودية وتركيا وباكستان، في 7 أغسطس/آب 2026، «اتفاقية مكة المكرمة للدفاع المشترك»، وذلك خلال «قمة مكة» التي جمعت قادة الدول الثلاث. ووقّعت الاتفاقية الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودي، والرئيس التركي رجب

طبيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني محمد شهباز شريف.¹

لم تأتِ اتفاقية مكة للدفاع المشترك بمعزل عن التحولات المتراكمة في البيئة الأمنية للشرق الأوسط، وإنما جاءت نتيجة مسار تدريجي من إعادة تشكيل العلاقات والتحالفات، وتغير طبيعة التهديدات التي تواجه دول المنطقة. فقد كشفت التطورات الأمنية خلال عامي 2025 و2026 عن انتقال المنطقة إلى مرحلة أكثر تعقيداً، تتداخل فيها الحروب المباشرة مع الصواريخ والطائرات المسيّرة والتهديدات غير المتناظرة وأمن الممرات البحرية واستهداف المنشآت الحيوية. وفي ظل هذه البيئة، بدأت مجموعة من القوى الإقليمية في البحث عن ترتيبات أمنية أكثر مرونة، تقوم على تنويع الشراكات وتقاسم أعباء الردع، بدلاً من الاعتماد الحصري على المظلة الأمنية الخارجية.

ويعود أحد أهم جذور هذا المسار إلى العلاقات التاريخية بين السعودية وباكستان، التي تجاوزت لعقود طويلة نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية لتشمل تعاوناً عسكرياً وأمنياً واسعاً. وقد تطورت هذه العلاقة بصورة أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة، وصولاً إلى توقيع البلدين، في سبتمبر/أيلول 2025، «اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك» في الرياض، بحضور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف. ونصّ الاتفاق على أن أي اعتداء خارجي على أحد الطرفين يُعدّ اعتداءً على البلدين، بما عكس انتقال العلاقة الأمنية بين الرياض وإسلام آباد إلى مستوى يتجاوز

1. جبير الأنصاري، «اتفاقية مكة... شراكة دفاعية بين السعودية وتركيا وباكستان»، جريدة الشرق الأوسط، 7 أغسطس/آب 2026.

التعاون العسكري التقليدي نحو نوع من الترابط الدفاعي المتبادل.² ولم يبقَ هذا الالتزام على المستوى السياسي فقط، إذ شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين مؤشرات عملية على تنامي التنسيق. ففي أبريل/نيسان 2026، وفي ذروة التوتر الإقليمي، وصلت مقاتلات باكستانية وطائرات دعم إلى قاعدة الملك عبد العزيز الجوية في شرق السعودية، في إطار التعاون الدفاعي المشترك بين البلدين. وأعلنت وزارة الدفاع السعودية آنذاك أن الخطوة تهدف إلى تعزيز التنسيق العسكري المشترك ورفع مستوى الجاهزية العملية بين القوات المسلحة في البلدين، بما يدعم الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. ويكشف هذا التطور أن اتفاقية مكة لم تبدأ من فراغ، وإنما استندت إلى بنية أمنية سعودية-باكستانية كانت قد بدأت بالفعل في الانتقال من مستوى الاتفاقات السياسية إلى مستويات أكثر عملية.

وفي موازاة ذلك، كانت العلاقات السعودية-التركية تشهد تحولاً تدريجياً من التنافس والتوتر إلى التقارب والتعاون. فقد توسعت العلاقات بين الرياض وأنقرة خلال السنوات الأخيرة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والطاقة، قبل أن تمتد بصورة متزايدة إلى الصناعات الدفاعية والتعاون الأمني. وأصبحت الصناعات الدفاعية التركية، بما تمتلكه من خبرة في الطائرات المسيّرة والصواريخ والحرب الإلكترونية وأنظمة الدفاع الجوي، أحد المجالات المهمة في مسار

2. وحدة الدراسات الآسيوية، التكتل الرباعي الناشئ في الشرق الأوسط: الدوافع، والقيود، والانعكاسات على النظام الأمني الإقليمي، مركز الإمارات للسياسات، 2026، ص 6.

التقارب بين البلدين³ وبذلك، بدأت تتشكل قاعدة ثانية يمكن البناء عليها لربط التعاون الدفاعي السعودي-التركي بالشراكة الأمنية القائمة بين الرياض وإسلام آباد.

وفي هذا السياق، ظهرت خلال ديسمبر/كانون الأول 2025 مؤشرات رسمية على الانتقال من التعاون الثنائي إلى التفكير في إطار دفاعي ثلاثي. فقد أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان عن وجود مفاوضات مكثفة بشأن تشكيل اتفاق دفاعي مشترك بين تركيا وباكستان والسعودية، مشيراً إلى أن إنشاء مثل هذا الإطار يحتاج إلى سلسلة من المفاوضات واللقاءات بين الأطراف المعنية. وأعقب ذلك نقاش متزايد داخل تركيا حول إمكانية الانضمام إلى ترتيبات دفاعية تجمع أنقرة بالرياض وإسلام آباد، في ظل تسارع التطورات الأمنية في المنطقة. وهكذا بدأت فكرة اتفاقية مكة تتبلور قبل أشهر من توقيعها، ولم تكن مجرد استجابة فورية لحدث أمني واحد.

وفي المرحلة الأولى، لم يكن التصور مقتصرًا بالضرورة على الدول الثلاث. فقد ظهرت خلال الأشهر الأولى من عام 2026 مؤشرات على احتمال توسيع الإطار ليشمل مصر، بل أُعلن في أبريل/نيسان عن إمكانية انضمامها إلى الترتيب الدفاعي الإقليمي المقترح. كما طُرحت في النقاشات الإقليمية احتمالات أوسع لمشاركة دول أخرى، بما في ذلك قطر والأردن وإندونيسيا في بعض الملفات. غير أن مصر لم تدخل في الصيغة النهائية لاتفاقية مكة، بينما أبقَت الدول الثلاث الباب مفتوحاً أمام إمكانية انضمام أعضاء جدد. ويكشف ذلك أن فكرة

3. علي نجات، «مستقبل العلاقات التركية - السعودية»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 8 مايو/أيار 2022.

الاتفاقية لم تتبلور منذ البداية باعتبارها إطاراً مغلقاً، وإنما مرت بمسار تفاوضي كان يبحث في نطاق العضوية وطبيعة الترتيبات الأمنية التي يمكن بناؤها.

وقد تزامن هذا المسار مع تكثيف الاتصالات السياسية بين السعودية وتركيا ومصر وباكستان. فبعد سنوات من التباينات الإقليمية، شهدت العلاقات بين هذه القوى الأربع تقارباً تدريجياً، مدفوعاً جزئياً بإعادة ترتيب الأولويات في مرحلة ما بعد الأزمات الإقليمية السابقة. كما مثّلت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية ومصر في فبراير/شباط 2026 مؤشراً على سعي أنقرة إلى تعزيز حضورها في شبكة الترتيبات الإقليمية الناشئة. وفي الوقت نفسه، شهدت العلاقات التركية-المصرية تقدماً في مجالات سياسية وأمنية، بما عزز فرص التنسيق بين القوى الأربع، حتى وإن لم يتحول هذا التقارب إلى عضوية مصرية في اتفاقية مكة بصيغتها النهائية.

وتعزّز هذا المسار من خلال سلسلة من الاجتماعات الوزارية بين السعودية وتركيا ومصر وباكستان خلال عام 2026. فقد عقدت الأطراف اجتماعات متتالية في عواصم مختلفة، من بينها الرياض وإسلام آباد وأنقرة وعَمّان، وناقشت خلالها التطورات الأمنية الإقليمية وتداعيات الحرب ومستقبل التعاون الدفاعي والتنسيق السياسي. وكان الاجتماع الخامس بين الأطراف الأربعة في عمّان محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد المشاركون أهمية استمرار التشاور وتعزيز التنسيق وتوحيد المواقف إزاء القضايا الإقليمية الراهنة. وعلى الرغم من أن هذه الاجتماعات لم تنتج تحالفاً عسكرياً مؤسسياً بالمعنى

الكامل، فإن تكرارها أظهر وجود اتجاه نحو بناء إطار تشاوري منتظم بين قوى إقليمية ذات ثقل سياسي وعسكري واقتصادي.⁴

إلا أن حرب عام 2026 شكّلت نقطة التحول الأكثر أهمية في تسريع هذا المسار. فقد أدت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران عام 2026 إلى إعادة ترتيب الحسابات الأمنية في الشرق الأوسط، وأظهرت أن أي مواجهة كبرى يمكن أن تمتد بسرعة إلى دول وممرات ومصالح تتجاوز أطرافها المباشرة. كما كشفت الحرب عن هشاشة بعض الترتيبات الأمنية التقليدية، وأعادت إلى الواجهة المخاوف المتعلقة بحماية المنشآت الحيوية وشبكات الطاقة والموانئ والمطارات وخطوط الملاحة. وبالنسبة إلى السعودية، كان اتساع نطاق التهديدات الصاروخية والمسيّرة وتداعياتها المحتملة على أمن الخليج والبحر الأحمر مؤشراً على أن حماية الأمن الوطني لم تعد مسألة يمكن التعامل معها من خلال القدرات العسكرية التقليدية وحدها.

وفي الوقت نفسه، ساهم تصاعد هجمات أنصار الله والاضطرابات في البحر الأحمر في إعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي. فقد أظهرت التهديدات التي تعرضت لها الملاحة الدولية أن أمن الخليج والبحر الأحمر أصبحا مترابطين بصورة متزايدة، وأن أي اضطراب في أحد المجالين يمكن أن ينعكس على الطاقة والتجارة وسلاسل

4. سمر نصر، «وزير الخارجية يشارك في الاجتماع الخامس للأطراف الإقليمية الأربعة»، بوابة الأهرام، 5 أغسطس/آب 2026.



الإمداد والأمن الاقتصادي للدول الإقليمية. وبالنسبة إلى السعودية تحديداً، فإن موقعها الجغرافي الذي يربط بين الخليج والبحر الأحمر ويضعها في قلب طرق الطاقة والتجارة العالمية يجعل أمنها مرتبطاً مباشرة بأمن المجالين البحري والجوي المحيط بها.

كما أعادت الحرب طرح مسألة الاعتماد على الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الأمني الرئيسي للمنطقة. فعلى الرغم من استمرار أهمية الشراكة الأمريكية-الخليجية، فإن التطورات الأخيرة دفعت بعض القوى الإقليمية إلى التساؤل حول مدى استعداد واشنطن لتحمل أعباء المواجهات الإقليمية على المدى الطويل، وحول حدود قدرتها أو رغبتها في توفير ضمانات أمنية مطلقة في حال اندلاع حرب واسعة. ولم يكن المقصود من هذا التحول التخلي عن الولايات المتحدة، وإنما تقليل الاعتماد الحصري عليها من خلال بناء طبقات إضافية من الشراكات الأمنية داخل المنطقة.

ومن هنا يمكن فهم التسارع الذي شهدته المفاوضات بين السعودية وتركيا وباكستان خلال عام 2026. فقد توافرت قبل الحرب قاعدة من العلاقات الثنائية والتنسيق السياسي والاجتماعات متعددة الأطراف، ثم جاءت الحرب لتمنح هذا المسار دافعاً أمنياً أكثر إلحاحاً. وأصبحت الحاجة إلى إنشاء إطار دفاعي قادر على رفع تكلفة أي هجوم على إحدى الدول الثلاث أكثر وضوحاً، خصوصاً في ظل انتشار التهديدات الصاروخية والمسيّرة وتراجع القدرة على الفصل بين أمن الخليج وأمن البحر الأحمر وبقيّة المجالات الإقليمية.

وعليه، فإن اتفاقية مكة تمثل نتيجة مسار تراكمي لا نقطة بداية منفصلة. وبذلك، لا يمكن تفسير اتفاقية مكة باعتبارها مجرد رد فعل على تهديد واحد، ولا باعتبارها مشروعاً موجّهاً بالضرورة ضد دولة بعينها. إنها تعكس، بدرجة أكبر، تحولاً في طريقة تفكير بعض القوى الإقليمية بشأن الأمن، من الاعتماد على ترتيبات خارجية منفردة إلى تنويع مصادر القوة وبناء شبكات ردع داخل الإقليم.

ثانياً: الأهداف والمصالح الاستراتيجية للدول الثلاث في اتفاقية مكة

بعد استعراض السياقات الإقليمية والثنائية التي مهّدت لاتفاقية مكة للدفاع المشترك، تبرز مسألة أكثر أهمية تتعلق بالدوافع والمصالح التي دفعت كل طرف إلى الانخراط في هذا الإطار الأمني. فالاتفاقية لا تعكس بالضرورة تطابقاً كاملاً في الرؤى الاستراتيجية بين السعودية وتركيا وباكستان، بقدر ما تمثل نقطة تقاطع بين مصالح أمنية وسياسية واقتصادية مختلفة. فلكل دولة تصورها الخاص للتهديدات وموقعها في النظام الإقليمي، كما أن دوافعها للانضمام إلى الاتفاقية ترتبط بخصوصية موقعها الجيوسياسي وقدراتها العسكرية وعلاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن فهم مستقبل الاتفاقية وقدرتها على التحول إلى ترتيبات أمنية مستدامة يتطلب تحليل ما تسعى كل دولة إلى تحقيقه من خلال

هذا الإطار.⁵

5. Jonathan Tirone, A New Middle East Security Framework Takes Shape in Mecca, August 7, 2026, <https://www.bloomberg.com/news/newsletters/2026-08-07/a-new-middle-east-security-framework-takes-shape-in-mecca>



بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، تمثل اتفاقية مكة، قبل كل شيء، محاولة لتعزيز الردع وتنويع الشراكات الأمنية في ظل بيئة إقليمية باتت أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتنبؤ. فقد أظهرت التطورات الأمنية خلال السنوات الأخيرة أن امتلاك منظومات عسكرية متقدمة، رغم أهميته، لا يوفر وحده حماية كاملة للمنشآت الحيوية والأراضي السعودية في مواجهة الصواريخ والطائرات المسيّرة والهجمات غير المتناظرة. كما كشفت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران عن قابلية التوترات الإقليمية للامتداد السريع إلى دول لم تكن طرفاً مباشراً في الصراع، الأمر الذي جعل حماية المجال الجوي والمنشآت النفطية والموانئ والمطارات والبنية التحتية الحيوية جزءاً أساسياً من الحسابات الأمنية السعودية.

ومن هذا المنظور، لا تسعى الرياض من خلال الاتفاقية إلى الحصول على مزيد من الأسلحة فحسب، وإنما إلى توسيع دائرة الشركاء القادرين على الإسهام في الردع والدفاع. فإدخال تركيا وباكستان في إطار دفاعي يقوم على مبدأ اعتبار الاعتداء على دولة اعتداءً على الدول الثلاث يرفع، من الناحية النظرية، تكلفة استهداف السعودية، ويخلق حالة من عدم اليقين لدى أي طرف قد يفكر في توجيه ضربة إليها. كما يمنح الرياض إمكانية توزيع جزء من أعباء الأمن الإقليمي على قوى إقليمية تمتلك قدرات عسكرية متقدمة، بدلاً من الاعتماد الحصري على الضمانات الأمنية الأمريكية.

وتكتسب الشراكة مع باكستان أهمية خاصة في هذا السياق، بالنظر إلى عمق العلاقات العسكرية والأمنية التاريخية بين البلدين،

والتي تطورت إلى مستوى أكثر وضوحاً بعد توقيع اتفاق الدفاع الاستراتيجي المشترك في سبتمبر/أيلول 2025. وقد منح ذلك الاتفاق العلاقات السعودية-الباكستانية أساساً مؤسسياً يمكن البناء عليه ضمن إطار أوسع. كما أن وجود قوات ومقاتلات باكستانية في السعودية خلال فترات التوتر الإقليمي يعكس أن التعاون الدفاعي بين البلدين لم يعد مجرد التزام سياسي، وإنما يمتلك بالفعل أبعاداً عسكرية وعملية. وفي المقابل، يوفر إدخال تركيا بُعداً إضافياً للقدرات الدفاعية السعودية، ولا سيما في مجالات الطائرات المسيّرة والصواريخ والحرب الإلكترونية والدفاع الجوي والصناعات الدفاعية.

كما يمكن للاتفاقية أن تخدم هدفاً سعودياً أوسع يتمثل في تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية. فتنوع الشراكات لا يعني بالضرورة التخلي عن التحالف مع الولايات المتحدة أو تقليص العلاقات مع الغرب، وإنما يتيح للرياض توسيع هامش المناورة وتجنب الاعتماد على مصدر أمني واحد. وفي ظل التحولات التي طرأت على الدور الأمريكي في المنطقة، باتت السعودية أكثر اهتماماً ببناء شبكة متعددة المستويات من الشراكات، تجمع بين الولايات المتحدة والقوى الآسيوية والأوروبية والإقليمية. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى اتفاقية مكة باعتبارها جزءاً من استراتيجية سعودية أوسع لإعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني، بحيث لا يقوم فقط على المظلة الخارجية، بل على شبكة من العلاقات الدفاعية الإقليمية التي يمكن تفعيلها وفق طبيعة التهديد.



أما بالنسبة إلى باكستان، فإن اتفاقية مكة توفر لها فرصة لتعزيز موقعها كقوة إقليمية مؤثرة خارج نطاق جنوب آسيا، وتوسيع حضورها في معادلات الأمن في الشرق الأوسط. فالعلاقة مع السعودية تمثل بالنسبة إلى إسلام آباد شراكة تاريخية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية، بينما تتيح العلاقة مع تركيا بُعداً إضافياً يرتبط بتنامي التعاون الدفاعي والتقارب السياسي بين البلدين. ومن ثم، فإن الاتفاقية تجمع لباكستان شريكين مهمين ضمن إطار واحد، بما يعزز قدرتها على ممارسة دور أكبر في القضايا الأمنية الإقليمية.

ويكتسب البعد العسكري أهمية خاصة بالنسبة إلى إسلام آباد. فباكستان تمتلك جيشاً كبيراً وخبرة واسعة في الحروب التقليدية وغير التقليدية، إضافة إلى قدرات متقدمة في مجال الصواريخ والطيران والدفاع الجوي، فضلاً عن امتلاكها قدرات نووية استراتيجية. ولا يعني ذلك أن الاتفاقية تنشئ تلقائياً مظلة نووية باكستانية للسعودية، ولا أن هناك التزاماً بنقل الأسلحة النووية أو استخدامها لصالح الرياض؛ إذ لا يدعم النص المتاح مثل هذا الاستنتاج. إلا أن مجرد انضمام دولة نووية إلى ترتيب دفاعي يقوم على مبدأ الدفاع المشترك يمنح الاتفاقية وزناً رديعاً وسياسياً أكبر، ويزيد من أهميتها في حسابات الأطراف الإقليمية والدولية.

وفي الوقت نفسه، يمكن للاتفاقية أن تساعد باكستان على تعزيز موقعها الاقتصادي والاستراتيجي في الخليج. فالسعودية تمثل شريكاً اقتصادياً مهماً لإسلام آباد، كما أن التعاون الدفاعي يمكن أن

يفتح مجالات جديدة أمام الصناعات العسكرية الباكستانية والتدريب والخدمات الأمنية وتبادل الخبرات. ويمنح الإطار الثلاثي باكستان كذلك فرصة للعب دور الوسيط أو حلقة الوصل بين الخليج وتركيا، بما يعزز وزنها الدبلوماسي ويمنحها قدرة أكبر على التأثير في القضايا الإقليمية.

غير أن مصلحة باكستان في الاتفاقية ترتبط أيضاً بمحاولة تحقيق توازن دقيق بين علاقاتها مع السعودية وتركيا وإيران والهند. فإسلام آباد لا تريد أن تتحول الاتفاقية إلى منصة تستهدف إيران بصورة مباشرة، خصوصاً في ظل الحدود الطويلة بين البلدين وحساسية الوضع الأمني على الحدود الباكستانية-الإيرانية. كما أن الهند تظل التحدي الأمني الرئيسي في العقيدة الاستراتيجية الباكستانية، وهو ما يعني أن إسلام آباد لن تكون مستعدة بالضرورة لتحويل جميع مواردها العسكرية نحو الخليج في كل أزمة إقليمية. ولذلك، فإن المصلحة الباكستانية تتمثل في تعزيز الردع والتعاون مع الحلفاء، من دون الانجرار إلى التزامات عسكرية مفتوحة قد تقيد خياراتها الاستراتيجية أو تضر بعلاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى.⁶

أما تركيا، فتري في اتفاقية مكة فرصة لتعزيز موقعها باعتبارها إحدى القوى الرئيسية المؤثرة في تشكيل النظام الأمني الإقليمي. فقد توسع نطاق المصالح التركية خلال السنوات الأخيرة من الجوار المباشر في سوريا والعراق إلى الخليج والقوقاز وشرق المتوسط

6. تيمور أزهري، أربية شاهد، طوان جمر كجي، «السعودية وتركيا وباكستان تتعهد بالدفاع المشترك مع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط»، رويترز، 7 أغسطس/آب 2026.



وشمال إفريقيا، وأصبحت أنقرة أكثر اهتماماً بالمشاركة في صياغة ترتيبات الأمن الإقليمي بدلاً من الاكتفاء بالتفاعل معها. ومن هذا المنطلق، فإن الانضمام إلى إطار دفاعي يضم السعودية وباكستان يمنح تركيا حضوراً مؤسسياً أكبر في الخليج والعالم العربي، ويتيح لها توسيع شبكة شراكاتها مع القوى الإقليمية الرئيسية.

كما تمثل الاتفاقية بالنسبة إلى أنقرة فرصة لتعزيز الصناعات الدفاعية التركية وتحويلها إلى أداة إضافية للنفوذ الاقتصادي والاستراتيجي. فقد أصبحت الصناعات الدفاعية، ولا سيما الطائرات المسيّرة وأنظمة الصواريخ والحرب الإلكترونية والدفاع الجوي، أحد أبرز عناصر القوة التركية في سياستها الخارجية. ومن ثم، فإن الشراكة الدفاعية مع السعودية يمكن أن تفتح المجال أمام توسيع صادرات السلاح والتعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك، بما يعزز المصالح الاقتصادية التركية، وفي الوقت نفسه يزيد الاعتماد المتبادل بين البلدين.

ولا ينفصل ذلك عن رغبة تركيا في بناء حضور أكثر توازناً في الخليج. فالتعاون مع السعودية يتيح لأنقرة تطوير علاقاتها مع واحدة من أهم القوى العربية والإسلامية، ويمنحها منفذاً إضافياً إلى الترتيبات الأمنية في منطقة ترتبط مباشرة بمصالحها الاقتصادية والطاقة والتجارة. كما أن التعاون مع باكستان داخل إطار واحد يمكن أن يعزز شبكة العلاقات التركية في العالم الإسلامي، ويمنح أنقرة فرصة لتوظيف تقاربها مع إسلام آباد والرياض في بناء ترتيبات متعددة الأطراف تتجاوز العلاقات الثنائية التقليدية.

وتدخل التحولات المرتبطة بإسرائيل أيضاً ضمن الحسابات التركية، وإن لم تكن اتفاقية مكة مصممة رسمياً باعتبارها اتفاقاً موجّهاً ضد إسرائيل. فالتغيرات التي طرأت على موازين القوى الإقليمية، وتوسع العلاقات الأمنية الإسرائيلية مع عدد من دول المنطقة، وتداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، كلها عوامل تدفع أنقرة إلى الاهتمام بمنع نشوء بيئة استراتيجية قد تحد من قدرتها على الحركة. ومن هذه الزاوية، يمكن أن يوفر الإطار الثلاثي لتركيا عمقاً استراتيجياً إضافياً، من دون أن يفرض عليها بالضرورة الانخراط في مواجهة مباشرة مع إسرائيل أو إيران.

تكشف دوافع الدول الثلاث عن تقاطع مهم في المصالح، من دون أن يعني ذلك تطابقاً كاملاً في أهدافها الاستراتيجية. فالسعودية تسعى أساساً إلى تعزيز الردع وتنويع شراكاتها الأمنية وتقليل الاعتماد الحصري على الضمانات الخارجية، بينما ترى باكستان في الاتفاقية فرصة لترسيخ دورها كقوة أمنية إقليمية والحفاظ على شراكاتها مع الرياض وأنقرة، مع تجنب الإخلال بتوازناتها مع إيران والهند. أما تركيا فتسعى إلى توسيع نفوذها في الخليج والعالم العربي، وتعزيز موقعها في ترتيبات الأمن الإقليمي، وتوظيف قدراتها الدفاعية المتنامية في خدمة أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية. ومن ثم، فإن التحدي الأساسي أمام اتفاقية مكة لا يتمثل في نقص القدرات، بقدر ما يرتبط بمدى قدرة الدول الثلاث على تحويل تقاطع المصالح إلى التزام أمني مستدام، وإدارة اختلافاتها في تعريف التهديدات وحدود التدخل الجماعي. وهذه المسألة ستكون حاسمة

في تحديد ما إذا كانت الاتفاقية ستتطور إلى إطار أمني إقليمي أكثر مؤسسية، أم ستظل مجرد تفاهم استراتيجي فرضته ظروف إقليمية استثنائية.⁷

ثالثاً: اتفاقية مكة وحسابات التوازن الإقليمي: إيران أم إسرائيل؟

تطرح اتفاقية مكة للدفاع المشترك سؤالاً جوهرياً حول طبيعة الجهة التي تستهدفها هذه الترتيبات الأمنية الجديدة، وما إذا كانت تمثل في جوهرها استجابة للتهديد الإيراني، أم رداً على تنامي الدور الإسرائيلي في البيئة الأمنية الإقليمية، أم أنها محاولة أوسع لإعادة بناء توازن إقليمي جديد لا يستهدف طرفاً بعينه.

وعلى المستوى الرسمي، حرصت الدول الثلاث على نفي الطابع الهجومي للاتفاقية. فقد أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن الاتفاقية الموقعة مع السعودية وباكستان تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والدفاعي وتطوير الصناعات الدفاعية، مشدداً على أنها «ليست موجهة ضد أي دولة»، وأن الباب مفتوح أمام الدول التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة للمشاركة فيها. كما أكد رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية برهان الدين دوران أن اتفاق مكة لا يستهدف دولة بعينها، ووصفه بأنه خطوة تاريخية لتعزيز الأمن المشترك والردع الجماعي للدول الثلاث.⁸

7. علي نجات، محاور وقطبيات إقليمية جديدة: إعادة الاصطفاف الاستراتيجي وتحول ميزان القوى، مركز الدراسات المستقبلية للعالم الإسلامي، 2026.
8. «أردوغان: اتفاقية مكة للدفاع المشترك تعزز التعاون الأمني ولا تستهدف أي دولة»، ترك برس، 7 أغسطس/آب 2026.

غير أن نفي الاستهداف المباشر لا يعني أن الاتفاقية منفصلة عن حسابات التوازن والتهديد في المنطقة. فالتوقيت الذي جاءت فيه، بعد الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران وتصاعد المخاوف الخليجية من تداعيات الصواريخ والطائرات المسيّرة والهجمات على المنشآت الحيوية والممرات البحرية، يجعل إيران حاضرة بصورة واضحة في الحسابات الاستراتيجية للاتفاقية. ويزداد هذا البعد أهمية بالنظر إلى أن جوهر الاتفاق يقوم على اعتبار الهجوم على دولة واحدة هجوماً على الدول الثلاث، بما يهدف إلى رفع كلفة أي عمل عسكري محتمل ضد السعودية، وإلى خلق قدر من الغموض حول طبيعة الرد الذي يمكن أن تواجهه الجهة المهاجمة. ومن هذه الزاوية، لا تحتاج الاتفاقية إلى إعلان إيران خصماً لكي تؤثر في حسابات طهران؛ إذ يكفي أن تضيف إلى البيئة الأمنية المحيطة بها شبكة جديدة من العلاقات الدفاعية بين ثلاث قوى إقليمية ذات قدرات عسكرية واقتصادية وجيوسياسية متفاوتة.

وتشير القراءة الإسرائيلية للاتفاقية إلى نتيجة أكثر تعقيداً.⁹ فقد رأى داني سيترينوفيتش، الرئيس السابق لقسم إيران في شعبة البحوث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن الاتفاقية لا تشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل، وأن تفسيرها باعتبارها ولادة «كتلة سنية أكثر نفوذاً» قد يغفل الدافع الأساسي للسعودية. ووفقاً لتحليله، فإن المحرك الأهم للرياض هو القلق العميق بشأن قدرتها

9. «إعلام عبري: الاتفاق السعودي لا يستهدف إسرائيل.. رسالة مباشرة إلى إيران»، عربي21، 8 أغسطس/آب 2026.

على مواجهة التحديات الأمنية المحيطة بها بمفردها، في ظل تراجع رغبتها في الاعتماد الحصري على واشنطن. كما اعتبر أن الشراكات الأمنية السعودية وعلاقاتها مع إسرائيل يمكن أن تسير في مسارين متوازيين، وأن الاتفاقية لا تغلق بالضرورة باب التطبيع السعودي-الإسرائيلي.

لكن أهمية تحليل سيترينوفيتش لا تكمن فقط في نفي التهديد المباشر لإسرائيل، وإنما في إشارته إلى أن طهران قد تكون أكثر حاجة إلى متابعة الاتفاقية من تل أبيب. فهو يرى أن الاتفاقية، حتى من دون أن تتحول إلى تحالف رسمي مضاد لإيران، يمكن أن تجعل البيئة الاستراتيجية الإيرانية أكثر تعقيداً، نتيجة التقارب بين ثلاث قوى إقليمية سنية تمتلك كل منها مصادر مختلفة للقوة العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية. وفي المقابل، يشكك سيترينوفيتش في إمكانية اختبار مبدأ الدفاع الجماعي في مواجهة إيران فعلياً، متسائلاً عما إذا كانت تركيا وباكستان ستخاطران بمواجهة مباشرة مع طهران في حال تعرض المنشآت النفطية السعودية لهجوم إيراني. ويكشف هذا الطرح عن مفارقة أساسية في الاتفاقية: قدرتها على إنتاج الردع قد تكون أكبر من قدرتها على إنتاج تدخل عسكري جماعي فعلي.¹⁰

وفي المقابل، تأتي التصريحات الباكستانية لتضيف بُعداً مختلفاً تماماً إلى طبيعة الاتفاقية. فقد ذهب وزير الدفاع الباكستاني خواجه محمد

10. «اتفاقية مكة... قلق إسرائيلي من سعي السعودية لعمق استراتيجي.. لماذا يجب أن ترتجف طهران قبل تل أبيب؟»، RT، 7 أغسطس/آب 2026.

آصف إلى وصف إسرائيل بأنها «تهديد مشترك» للعالم الإسلامي، مؤكداً ضرورة توحيد الدول الإسلامية في مواجهتها. والأهم أنه اعتبر اتفاق السعودية وتركيا وباكستان نقطة بداية يمكن أن تتوسع إلى آلية أوسع لاتحاد الدول الإسلامية، داعياً إلى إبقاء الباب مفتوحاً أمام انضمام دول إسلامية أخرى. وبذلك، فإن خطاب وزير الدفاع الباكستاني يتجاوز بوضوح اللغة الرسمية التي تؤكد أن الاتفاقية ليست موجهة ضد دولة بعينها، ويمنحها بُعداً سياسياً يتصل مباشرة بالصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.¹¹

هذا التباين بين الخطاب الرسمي والتفسيرات السياسية مهم لفهم طبيعة الاتفاقية. فمن جهة، تؤكد تركيا والسعودية أن الترتيب دفاعي ولا يستهدف أي دولة، وهو ما يتيح للدول الثلاث الحفاظ على هامش واسع من الحركة وعدم تحويل الاتفاقية إلى جبهة صريحة ضد إيران أو إسرائيل. ومن جهة أخرى، تكشف التصريحات الصادرة عن مسؤولين في الدول الثلاث وعن محللين إسرائيليين وإيرانيين أن الاتفاقية تُقرأ بالفعل في إطار التنافس على موازين القوى الإقليمية. ولذلك، فإن القول بأن الاتفاقية «ليست ضد أحد» صحيح من الناحية القانونية والسياسية الرسمية، لكنه لا يلغي آثارها المحتملة على حسابات الخصوم والمنافسين.

وفي الحالة الإيرانية، تبدو المفارقة أكثر وضوحاً؛ إذ سعت طهران إلى التقليل من أهمية اتفاقية مكة والدفاع المشترك بين السعودية

11. «باكستان تدعو لتشكيل «جبهة عسكرية موحدة» للدول الإسلامية ضد إسرائيل»، i24NEWS، 8 أغسطس/آب 2026.

وتركيا وباكستان، مؤكدةً أن الاتفاق الجديد لن يوفر الأمن للمملكة، كما لم يوفره لها الاعتماد على الحلفاء والوجود العسكري الأمريكي. وفي هذا السياق، انتقد النائب الإيراني محمود نويان، عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، الاتفاق، معتبراً أن الاعتماد على الحلفاء والوجود العسكري الأمريكي لم يوفر الأمن للسعودية. كما قلل المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، إبراهيم رضائي، من قيمة الاتفاق، واصفاً إياه بأنه «ورقي» ولن يوفر الأمن للمملكة.¹²

غير أن صدور هذه التصريحات في حد ذاته يكشف أن الاتفاقية دخلت بالفعل في الحسابات الأمنية الإيرانية. فطهران قد لا تعتبر الاتفاقية تحالفاً عسكرياً مكتملاً أو تهديداً مباشراً في مرحلتها الراهنة، لكنها تدرك أن انتقال العلاقات بين السعودية وتركيا وباكستان إلى إطار دفاعي مشترك يمكن أن يفرض قيوداً جديدة على البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، ولا سيما في ظل التحولات المتسارعة في أنماط التحالفات الأمنية الإقليمية. ومن ثم، فإن الموقف الإيراني لا يقتصر على التقليل من القيمة العسكرية للاتفاق، بل يعكس في الوقت نفسه مراقبة حذرة لمساره المستقبلي، ولا سيما ما يتعلق باحتمال انضمام دول أخرى إليه وتحوله من ترتيب دفاعي ثلاثي إلى إطار أمني إقليمي أوسع.

ومن هنا، يمكن القول إن اتفاقية مكة لا تستهدف إيران أو إسرائيل بصورة حصريّة، وإنما تنشأ في بيئة أمنية يتداخل فيها التهديد الإيراني.¹² «رضائي للسعودية: الاتفاقات الورقية لن تجلب لكم الأمن وعليكم تصحيح سياساتكم» الميادين نت، 7 أغسطس/آب 2026.

مع التحول في الدور الإسرائيلي. فبالنسبة إلى السعودية، يمثل تعزيز القدرة على الردع وتنويع الشراكات الأمنية وتقليل الاعتماد على الضمانات الأمريكية الدافع الأكثر مباشرة. وبالنسبة إلى تركيا، يرتبط الاتفاق أيضاً بحسابات أوسع تتعلق بموازين القوى في الخليج والشرق الأوسط وبموقع إسرائيل المتنامي في البيئة الأمنية الإقليمية. أما باكستان، فتبدو أكثر ميلاً إلى توظيف الاتفاقية ضمن تصور أوسع للتضامن الإسلامي، وهو ما يظهر بوضوح في تصريحات وزير دفاعها.

وعليه، فإن السؤال الأدق ليس ما إذا كانت اتفاقية مكة «ضد إيران» أم «ضد إسرائيل»، وإنما كيف يمكن أن تؤثر في حسابات كل منهما. فمن غير المرجح في المدى القريب أن تتحول الاتفاقية إلى تحالف عسكري مباشر ضد إيران أو إسرائيل، لكن استمرارها وتطور آلياتها الدفاعية يمكن أن يؤدي إلى إعادة توزيع تدريجي للقدرات والخيارات في المنطقة. وإذا نجحت الدول الثلاث في بناء آليات فعلية للتنسيق الاستخباري والدفاع الجوي والصاروخي والتخطيط العملياتي، فقد تتحول الاتفاقية من مجرد أداة لتنويع الشراكات الأمنية إلى عنصر مؤثر في موازين القوى الإقليمية.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية لاتفاق مكة: قد لا يكون لدى الدول الثلاث اليوم قرار بتحويل الاتفاقية إلى جبهة ضد إيران أو إسرائيل، لكن طبيعة الأزمات المستقبلية قد تفرض عليها خيارات لم تكن موجودة عند توقيعها. ولهذا فإن أهمية الاتفاقية، كما أشار سبترينوفيتش،

لا تكمن فقط في نوايا الدول الثلاث في لحظة التوقيع، وإنما فيما يمكن أن تكون قادرة على فعله معاً عند اندلاع أزمة مستقبلية.

رابعاً: التداعيات الإقليمية لاتفاقية مكة

تتجاوز التداعيات المحتملة لاتفاقية مكة للدفاع المشترك حدود العلاقات بين السعودية وتركيا وباكستان، لأنها تأتي في مرحلة تشهد فيها منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل متسارعة لموازين القوة والتحالفات الأمنية. ولا تنشئ الاتفاقية بالضرورة محوراً عسكرياً مغلقاً بالمعنى التقليدي، وإنما تضيف طبقة جديدة إلى شبكة الترتيبات الأمنية الإقليمية، وتفتح المجال أمام انتقال تدريجي من الاعتماد على التحالفات الثنائية والمظلة الأمنية الخارجية إلى نمط أكثر تعدداً في الشراكات والضمانات. وفي هذا السياق، يُقصد بـ«التوازن الشبكي» نمط من موازنة القوة يعتمد على بناء وإدارة شبكة متداخلة ومرنة من الشراكات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، بدلاً من الانخراط في تحالفات ثابتة ومغلقة، بهدف تعزيز الردع وتوسيع هامش المناورة الاستراتيجية للدول. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى اتفاقية مكة باعتبارها إحدى اللبنة المحتملة لهذا التحول، لا باعتبارها نموذجاً مكتملاً له. وتكتسب الاتفاقية أهميتها، في هذا الإطار، من أنها لا تضيف فقط قدرة دفاعية جديدة إلى الدول الثلاث، وإنما قد تعيد تشكيل حسابات إيران وإسرائيل ودول الخليج والولايات المتحدة والصين، فضلاً عن تأثيرها المحتمل في اتجاهات النظام الأمني الإقليمي.

بالنسبة إلى إيران، تمثل اتفاقية مكة تطوراً يستحق المتابعة الدقيقة، خصوصاً في ظل توقيتها بعد الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران وما رافقها من تصاعد التهديدات على المنشآت الحيوية والممرات البحرية. وفي أسوأ قراءة ممكنة من المنظور الإيراني، يمكن النظر إلى الاتفاقية باعتبارها اتصالاً بين ثلاث جبهات جغرافية وأمنية تحيط بإيران: السعودية في الجنوب، وتركيا في الغرب، وباكستان في الشرق. وإذا تطورت الاتفاقية إلى تبادل متقدم للمعلومات الاستخبارية، وتنسيق في الدفاع الجوي والصاروخي، وإنذار مبكر، وتدريبات مشتركة، وربما انتشار أو تموضع للقوات، فإن ذلك يمكن أن يحد من هامش الحركة الإيرانية في المجالات الصاروخية والطائرات المسيّرة والأمن البحري، ويزيد من تكلفة أي محاولة لاستهداف إحدى الدول الثلاث بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتزداد حساسية البعد الباكستاني بالنسبة إلى طهران، نظراً إلى الحدود المشتركة بين البلدين، وإلى الدور الذي لعبته إسلام آباد في بعض مراحل الوساطة والاتصال بين إيران والولايات المتحدة. ومن ثم، فإن انتقال باكستان من موقع الوسيط أو الطرف المتوازن إلى موقع أكثر وضوحاً داخل ترتيبات أمنية إقليمية جديدة قد يفرض ضغطاً إضافياً على العلاقة الإيرانية-الباكستانية. إلا أن ذلك لا يعني أن الاتفاقية ستتحول بالضرورة إلى تحالف عسكري موجه ضد إيران. فباكستان لا تبدو معنية بالدخول في مواجهة مباشرة مع جارتها الشرقية، وتركيا ترتبط بإيران بعلاقات اقتصادية وجيوسياسية معقدة تجعلها غير راغبة في تحويل المنافسة إلى صراع مفتوح،

بينما تدرك السعودية نفسها الكلفة المرتفعة لأي مواجهة مباشرة وطويلة مع طهران، خصوصاً في ظل أولويتها المتمثلة في حماية الاستقرار الضروري لمشروعاتها الاقتصادية والتنموية.

ولهذا، فإن التعامل مع اتفاقية مكة باعتبارها تحالفاً هجوماً أو اصطفاً طائفيّاً ضد إيران سيكون تبسيطاً لطبيعة الترتيب الجديد، وقد يؤدي في حد ذاته إلى نتائج عكسية. فكلما تعاملت طهران مع الاتفاقية باعتبارها تهديداً عسكرياً وجودياً، وكلما لجأت إلى التهديد أو الضغط على الدول الأعضاء، زادت احتمالات تحول الترتيب المرن إلى تحالف أكثر تماسكاً. وفي المقابل، تستطيع إيران التأثير في مسار الاتفاقية من خلال استثمار التباينات في مصالح الدول الثلاث، والحفاظ على قنوات التواصل مع الرياض وأنقرة وإسلام آباد، وتجنب السلوكيات التي تدفع هذه الدول إلى تعريف إيران باعتبارها التهديد المشترك الذي يمنح الاتفاقية مبرراً استراتيجياً دائماً.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن اتفاقية مكة تحمل قدراً أكبر من التعقيد. فمن ناحية، قد يتقاطع تعزيز القدرات الدفاعية السعودية مع المصلحة الإسرائيلية في الحد من القدرات الإيرانية وحماية المنطقة من الصواريخ والطائرات المسيّرة والجماعات المسلحة المرتبطة بطهران. ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاقية تفتح المجال أمام تشكل إطار أمني إقليمي لا تملك إسرائيل موقعاً مؤسسياً فيه، ويضم دولتين، تركيا وباكستان، تتسم علاقاتهما مع تل أبيب بالتوتر السياسي بدرجات مختلفة، إلى جانب السعودية التي تربط مسألة التطبيع مع إسرائيل

بالقضية الفلسطينية وبالحصول على ترتيبات و ضمانات أمنية أوسع. وتكمن إحدى أهم نقاط القلق الإسرائيلي المحتملة في إمكانية الجمع بين الموارد السعودية، والقدرات الصناعية والدفاعية التركية، والخبرة والقدرات العسكرية الاستراتيجية الباكستانية. وإذا انتقل التعاون من مستوى الاتفاق السياسي إلى التعاون في الدفاع الجوي والصاروخي، والطائرات المسيّرة، والحرب الإلكترونية، والاستخبارات والصناعات الدفاعية، فقد يؤدي ذلك إلى نشوء قدرات إقليمية أكثر استقلالاً عن الغرب، وهو ما قد يؤثر في حسابات التفوق النوعي الإسرائيلي. وقد أشارت تحليلات إسرائيلية سابقة إلى أن دخول باكستان بصورة أعمق في معادلات الأمن الخليجي يمكن أن يعقد حسابات إسرائيل تجاه إيران وتجاه التوازن العسكري الإقليمي. ومع ذلك، من غير المرجح أن تتعامل إسرائيل مع الاتفاقية باعتبارها تحالفاً معادياً لها بصورة مباشرة منذ لحظة تأسيسها. فتل أبيب ستملك مصلحة في الحفاظ على قنواتها مع الرياض، وفي إبراز التهديد الإيراني بوصفه مصلحة مشتركة يمكن أن تمنع انتقال الاتفاقية من إطار دفاعي إلى إطار سياسي مناهض لإسرائيل. لكن على المدى الطويل، إذا تطورت اتفاقية مكة إلى بنية أمنية مستقلة قادرة على العمل بعيداً عن الشبكات الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنها قد تصبح أحد التحديات الجديدة أمام استراتيجية تل أبيب الرامية إلى بناء منظومة إقليمية تقوم على دمج إسرائيل في الترتيبات الأمنية والاقتصادية للشرق الأوسط.

أما على مستوى الخليج ومجلس التعاون الخليجي، فإن تداعيات الاتفاقية قد تكون أكثر تعقيداً؛ إذ يمكن أن توفر للدول الخليجية طبقة إضافية من الردع، لكنها في الوقت نفسه تثير سؤالاً مركزياً حول مستقبل الأمن الجماعي الخليجي ومن يقود هندسته. فالسعودية، بوصفها أكبر دول مجلس التعاون من حيث الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري، أصبحت قادرة على بناء ترتيبات أمنية تتجاوز المؤسسات التقليدية للمجلس. ومن هنا، قد ينظر بعض أعضاء المجلس إلى الاتفاقية باعتبارها فرصة لتوسيع مصادر الردع الإقليمي، بينما قد يخشى آخرون من أن تتحول إلى منصة سعودية موازية تعيد توزيع النفوذ داخل الخليج.

ويكتسب احتمال توسع الاتفاقية ليشمل دولاً خليجية أخرى أهمية خاصة في هذا السياق. فقد أثار رئيس الوزراء القطري الأسبق ووزير الخارجية السابق حمد بن جاسم آل ثاني احتمال انضمام بقية دول مجلس التعاون إلى اتفاقية مكة، معتبراً أنها خطوة مهمة تدعو إلى التفاؤل، وداعياً إلى أن تكون الاتفاقية بداية لاستراتيجية دفاعية مشتركة في مجالات التصنيع والتسليح والتخطيط والإعداد الميداني لمواجهة التهديدات التي تواجه المنطقة. كما شدد على ضرورة أن تكون الاتفاقية واضحة وصريحة، وألا تبقى مرتبطة بالظروف الآنية، بل أن تتطور إلى حلف دفاعي مكتمل الأركان ومستدام.¹³

13. «أتمنى أن تكون واضحة وصريحة». حمد بن جاسم يعلق على الاتفاقية الدفاعية بين السعودية وتركيا وباكستان»، CNN بالعربية، 7 أغسطس/آب 2026.

وتفتح هذه الدعوة الباب أمام احتمال انضمام دول مثل قطر والكويت إلى الإطار الجديد، وهو احتمال من شأنه أن يغير طبيعة الاتفاقية بصورة جوهريّة. فضم دول خليجية إضافية سيحولها من ترتيبات دفاعية ثلاثية إلى إطار أوسع للأمن الخليجي، وربما يمنحها شرعية إقليمية أكبر ويقلل من المخاوف المتعلقة بكونها أداة سعودية منفردة. إلا أن هذا التوسع لن يكون سهلاً؛ إذ تختلف دول مجلس التعاون في رؤيتها للعلاقة مع إيران وتركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، كما تختلف في تقييمها لمسألة القيادة السعودية للأمن الخليجي. ومن ثم، فإن انضمام قطر أو الكويت أو غيرهما سيعتمد على مدى وضوح طبيعة الالتزامات، وحدود القيادة والسيطرة، والعلاقة بين الاتفاقية ومؤسسات مجلس التعاون القائمة.

كما أن الاتفاقية قد تعيد طرح السؤال حول مستقبل العلاقة بين السعودية والإمارات داخل منظومة الأمن الخليجي. فالإمارات تعتمد خلال السنوات الأخيرة على سياسة تنويع واسعة للشراكات، تجمع بين التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، وتطوير العلاقات الدفاعية والتكنولوجية مع إسرائيل، وتعميق العلاقات الاقتصادية مع الصين، وإدارة التوتر مع إيران، والتعاون الانتقائي مع الهند وتركيا وفرنسا. وفي المقابل، تقدم اتفاقية مكة نموذجاً أكثر وضوحاً للردع الجماعي بقيادة سعودية وبمشاركة تركيا وباكستان. ولذلك، قد تفضل أبو ظبي في المرحلة الأولى مراقبة التطورات والمشاركة بصورة انتقائية، بدلاً من الانضمام المباشر، خصوصاً إذا رأت أن الاتفاقية قد

تتحول إلى مركز أمني منافس للشبكات التي بنتها الإمارات مع الهند وإسرائيل والقوى الغربية.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن اتفاقية مكة تضع واشنطن أمام معادلة مزدوجة. فمن جهة، طالما شجعت الولايات المتحدة شركاءها الإقليميين على تحمّل قدر أكبر من أعباء الدفاع عن أمنهم، وبالتالي فإن تعزيز التعاون في الدفاع الجوي والصاروخي، ومواجهة الطائرات المسيّرة، وأمن الملاحة وحماية البنية التحتية يمكن أن يُنظر إليه باعتباره شكلاً من أشكال تقاسم الأعباء، وقد يخفف بعض الضغوط عن القوات الأمريكية ويتيح لواشنطن توجيه مزيد من الموارد نحو المنافسة مع الصين.

لكن من جهة أخرى، تحمل الاتفاقية رسالة أكثر حساسية بالنسبة إلى واشنطن، تتمثل في تراجع الثقة في قدرة الولايات المتحدة على أن تكون الضامن الأمني الوحيد للمنطقة، وفي رغبة حلفائها في بناء بدائل جزئية تحسباً لتغير الالتزامات الأمريكية. وكلما تطورت الاتفاقية إلى بنية دفاعية قادرة على العمل بصورة مستقلة، تراجعت نسبياً قدرة واشنطن على احتكار تنظيم الأمن الخليجي وتحديد اتجاهاته.

وتزداد المخاوف الأمريكية إذا نجحت الدول الثلاث في دمج التكنولوجيا الصينية المستخدمة في باكستان مع الصناعات الدفاعية التركية والمعدات والمنظومات الأمريكية الموجودة لدى السعودية ضمن شبكة أمنية واحدة، أو إذا أصبحت القدرات الاستراتيجية الباكستانية جزءاً من الحسابات الأمنية الأوسع في الخليج. لذلك، من المرجح

أن تتبنى واشنطن موقفاً يقوم على القبول المشروط: دعم زيادة القدرات الدفاعية الإقليمية في مواجهة التهديدات الصاروخية والمسيّرة والبحرية، مع الضغط في الوقت نفسه من أجل الشفافية بشأن القدرات النووية الباكستانية، والحفاظ على قابلية التشغيل البيني مع الأنظمة الغربية، والحد من انتقال التكنولوجيا والنفوذ الصيني إلى البنية الأمنية الجديدة.

ومن المهم في هذا السياق ألا تُفهم الاتفاقية باعتبارها بديلاً عن العلاقة الأمنية السعودية-الأمريكية. فالسعودية لا تزال تعتمد على قدرات أمريكية متقدمة في مجالات التسليح والاستخبارات والدفاع الجوي والتكنولوجيا، كما أن الاتفاقية لا تمنح الرياض تلقائياً ما توفره الشراكة الأمريكية من مظلة عسكرية وتكنولوجية. والأقرب أن تستخدم السعودية الترتيب الجديد كأداة لتنويع خياراتها ورفع قدرتها التفاوضية مع واشنطن، بما يسمح لها بالمطالبة بضمانات أمنية وتكنولوجيا عسكرية أكثر تقدماً. أما بالنسبة إلى تركيا، فإن الانضمام إلى اتفاقية مكة لا يعني خروجها من منظومة الأمن الغربية أو من حلف شمال الأطلسي، كما أن تعرض تركيا لهجوم نتيجة اتفاقية مكة لا يؤدي تلقائياً إلى تفعيل المادة الخامسة من حلف الناتو. وبالتالي، فإن الاتفاقية تضيف لتركيا شبكة شراكات جديدة، لكنها لا توفر بديلاً عن التزاماتها داخل الحلف الأطلسي.

أما الصين، فمن المرجح أن تتعامل مع الاتفاقية من خلال سياسة تقوم على الصمت الرسمي النسبي والمراقبة الدقيقة والاستفادة

غير المباشرة. فالدول الثلاث تمثل أهمية استراتيجية مختلفة بالنسبة إلى بكين: باكستان شريك استراتيجي رئيسي، والسعودية مورد مهم للطاقة، وتركيا حلقة جغرافية واقتصادية بين آسيا وأوروبا. وإذا ساهمت اتفاقية مكة في حماية الملاحة والمنشآت النفطية وسلاسل الإمداد من دون أن تؤدي إلى حرب إقليمية أوسع، فإن الصين ستكون من أبرز المستفيدين من الاستقرار الذي تتحمل الدول الأخرى تكاليفه الأمنية.

لكن بكين لا تريد في الوقت نفسه أن تتحول الاتفاقية إلى محور صريح لاحتواء إيران أو إلى ترتيبات تجبرها على الاختيار بين طهران والرياض وإسلام آباد. فكلما اقتربت الاتفاقية من مواجهة مفتوحة بين إيران والسعودية، أصبحت سياسة التوازن الصينية أكثر صعوبة. ومن جهة أخرى، يمكن للاتفاقية أن تفتح أسواقاً إضافية أمام الصناعات الدفاعية الصينية، خصوصاً إذا احتاجت الدول الأعضاء إلى تنويع مصادر التسليح، لكن تعاضد الحضور التكنولوجي الصيني في بنية الأمن الخليجي سيزيد على الأرجح حساسية الولايات المتحدة تجاه الاتفاقية.

ومن الناحية الأوسع، قد تسهم اتفاقية مكة في تسريع الانتقال من نظام أممي إقليمي قائم على تحالفات ثابتة إلى نظام أكثر مرونة وتعددًا، تتداخل فيه شبكات الأمن والدفاع والاقتصاد والتكنولوجيا. وقد تصبح الدولة الواحدة عضواً أو شريكاً في عدة ترتيبات في الوقت نفسه، من دون أن يعني ذلك بالضرورة انضمامها إلى محور مغلق ضد

طرف آخر. وفي هذا المعنى، قد يتجه الشرق الأوسط بصورة متزايدة نحو ما يمكن وصفه بـ«التوازن الشبكي»، حيث تتشكل مراكز قوة متعددة، وتختلف عضوية التكتلات ووظائفها بحسب طبيعة التهديد والملف المطروح.

خامساً: تحديات اتفاقية مكة وحدود التحول إلى تحالف دفاعي

على الرغم من الأهمية السياسية والاستراتيجية التي اكتسبتها «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، فإن أهم تحدياتها تبدأ تحديداً بعد توقيعها. فالاتفاقية تمثل تطوراً مهماً في مسار إعادة تشكيل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، لكنها لا تعني أن الدول الثلاث انتقلت تلقائياً من مرحلة التعاون الدفاعي إلى مرحلة التحالف العسكري المتكامل. فالفارق بين إعلان الالتزام بالدفاع المشترك وبين امتلاك القدرة المؤسسية والعملياتية على تنفيذه يظل واسعاً، وهو ما يجعل مستقبل الاتفاقية مرتبطاً بقدرتها على سد هذه الفجوة أكثر من ارتباطه بحجم القدرات العسكرية للدول الموقعة.

وتتمثل المشكلة الأولى في الغموض الذي يحيط بطبيعة الالتزام نفسه. فاعتبار الهجوم المسلح على إحدى الدول الثلاث هجوماً على الجميع يوفر قاعدة سياسية مهمة للردع، لكنه لا يحدد بصورة دقيقة طبيعة الاستجابة المطلوبة. هل يشمل الالتزام الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية واستهداف السفن التجارية والمنشآت الحيوية؟ وهل ينطبق على الهجمات التي تنفذها جماعات مسلحة غير حكومية؟ ومن يحدد أن جهة ما هي المسؤولة عن

الهجوم؟ وهل يصبح الرد العسكري التزاماً تلقائياً، أم تملك كل دولة حرية اختيار مستوى الاستجابة، من الدعم السياسي والاستخباراتي إلى الدفاع الجوي واللوجستي أو التدخل العسكري المباشر؟

وهنا تحديداً يظهر الفرق بين اتفاقية مكة والتحالفات الدفاعية المؤسسية مثل حلف شمال الأطلسي. فحتى المادة الخامسة في الناتو لا تفرض شكلاً واحداً وآلياً للرد، لكنها تعمل ضمن منظومة متكاملة من القيادة والسيطرة، وخطط الدفاع المشتركة، والتدريب، ومعايير التسليح والاتصال، والخبرة المؤسسية المتراكمة. أما اتفاقية مكة فلا تزال في مرحلة التأسيس، ولا تملك قيادة عسكرية مشتركة أو آلية معلنة لاتخاذ قرار جماعي في أوقات الأزمات أو التزامات عسكرية تفصيلية تحدد مساهمة كل طرف. ولذلك، فإن الغموض الذي يمكن أن يمنح الاتفاقية مرونة سياسية في المدى القصير قد يتحول إلى نقطة ضعف إذا أدت إلى شكوك حول استعداد الأعضاء للوفاء بالتزاماتهم في لحظة الخطر.

وتزداد أهمية هذه المعضلة إذا واجهت السعودية أول اختبار عسكري حقيقي بعد توقيع الاتفاقية. فإذا تعرضت المملكة لهجوم واسع من إيران أو الحوثيين أو فصائل مسلحة أخرى، فإن السؤال لن يكون ما إذا كانت أنقرة وإسلام آباد تعتبران ذلك تهديداً للسعودية، وإنما ما مستوى الالتزام الذي ستقدمانه عملياً. فمن الممكن أن تبدأ الاستجابة بتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز الدفاع الجوي، وتوفير التكنولوجيا أو الدعم اللوجستي، وحماية المنشآت الحيوية والممرات البحرية، دون أن تصل بالضرورة إلى إرسال قوات للقتال.

ومن ثم، فإن الاختبار الحقيقي للاتفاقية سيكون في تحديد الفارق بين «الدفاع المشترك» بوصفه مبدأً سياسياً وبين «الحرب المشتركة» بوصفها التزاماً عسكرياً.¹⁴

ويكشف ذلك عن التحدي الأكثر عمقاً، وهو عدم وجود تعريف موحد للتهديد بين الدول الثلاث. فالسعودية تركز بصورة رئيسية على أمن الخليج والمنشآت النفطية والبنية التحتية الحيوية وأمن الملاحة، وعلى الصواريخ والطائرات المسيّرة التي يمكن أن تأتي من إيران أو الجماعات المتحالفة معها. أما تركيا فتتعامل مع بيئة أمنية مختلفة، تشمل سوريا والعراق والقضية الكردية والإرهاب وشرق المتوسط والقوقاز، فضلاً عن تنافسها مع إسرائيل في عدد من الملفات. وفي المقابل، تظل الهند وأفغانستان والأمن الداخلي من أهم محددات الحسابات الاستراتيجية الباكستانية. ولذلك، فإن وجود مصالح مشتركة لا يعني بالضرورة وجود تصور استراتيجي مشترك للتهديد.

وهذا الاختلاف يضع الاتفاقية أمام معضلة كلاسيكية في سياسة التحالفات: خطر «الانجرار» إلى صراعات الشريك، وخطر «التخلي» عنه عندما تتعارض الأزمة مع المصالح الوطنية. فمن غير الواضح، مثلاً، ما إذا كانت السعودية ستتعامل مع حرب محتملة بين الهند وباكستان باعتبارها قضية تستوجب التزاماً دفاعياً، أو ما إذا كانت باكستان ستدخل مواجهة عسكرية بسبب أزمة بين تركيا وإسرائيل، أو ما إذا كانت تركيا ستشارك مباشرة في حرب داخل اليمن لمواجهة الحوثيين.

14. «اتفاقية مكة أمام أول اختبار.. هل تشمل رداً ثلاثياً على إيران والحوثيين؟»، صحيفة العرب، 9 أغسطس/آب 2026، العدد 1388، ص 1.

وكلما بقيت هذه الأسئلة بلا إجابات، بقيت القيمة الردعية للاتفاقية قائمة سياسياً، ولكنها محدودة عسكرياً.¹⁵

وتؤكد التجربة الباكستانية في حرب اليمن عام 2015 هذه المعضلة. فقد رفض البرلمان الباكستاني آنذاك طلب السعودية إرسال قوات وطائرات وسفن للمشاركة في الحرب، مفضلاً سياسة عدم الانخراط المباشر. وتكشف هذه السابقة أن وجود شراكة دفاعية تاريخية مع السعودية لا يعني أن إسلام آباد مستعدة للمشاركة في كل حرب تخوضها الرياض. فتمة فرق بين الدفاع عن الأراضي السعودية إذا تعرضت لهجوم مباشر، وبين المشاركة في عمليات عسكرية خارج الحدود ضد جماعة مسلحة أو دولة أخرى. ومن المرجح أن يستمر هذا التمييز في التأثير في سلوك باكستان داخل اتفاقية مكة.

كما أن الاتفاقية تواجه اختباراً آخر يتعلق بالعلاقة مع إيران. فإذا تحولت إلى تحالف معلن لاحتواء طهران، فقد تؤدي إلى زيادة الاستقطاب الإقليمي وتدفع إيران إلى إعادة تقييم علاقاتها مع الدول الثلاث. غير أن المصالح السعودية والتركية والباكستانية تجاه إيران ليست متطابقة. فالرياض تجمع بين الردع والحوار، وأنقرة تنافس طهران في سوريا والعراق ومناطق أخرى، لكنها تحافظ في الوقت نفسه على علاقات اقتصادية وسياسية معها، بينما لا تستطيع إسلام آباد تجاهل العامل الجغرافي والأمني والاقتصادي الذي تمثله إيران

15. Patrick Wintour, "Saudi Arabia, Pakistan and Turkey sign Nato-style defence pact amid deadly Houthi strikes in Yemen," The Guardian, 7 August 2026.

بالنسبة إليها. ولذلك، فإن تحويل اتفاقية مكة إلى محور صريح معاد لإيران قد يهدد تماسكها بدلاً من تعزيزه.

ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بإسرائيل. فالقضية الفلسطينية والحرب في غزة توفران مساحة واسعة للتقاطع بين الدول الثلاث، لكن مصالحها الدولية مختلفة. فتركيا وباكستان تتبنيان مواقف أكثر صراحة في انتقاد إسرائيل، بينما تحاول السعودية الجمع بين دعم الحقوق الفلسطينية والحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب. ولذلك، فإن تحويل الاتفاقية إلى تحالف عسكري يستهدف إسرائيل مباشرة سيكون مكلفاً بالنسبة إلى الرياض، في حين أن تجاهل البعد الإسرائيلي بصورة كاملة قد يحد من جاذبية الاتفاقية بالنسبة إلى أنقرة وإسلام آباد. وهذا يؤكد أن الاتفاقية ستكون أكثر قابلية للاستمرار إذا بقيت دفاعية ومرنة بدلاً من تحويلها إلى محور أيديولوجي أو مذهبي.

وتبرز في هذا السياق مشكلة أخرى تتعلق بالثقة بين الأطراف. فقد شهدت العلاقات السعودية-التركية خلال العقد الماضي تنافساً واضحاً حول النفوذ والقيادة في العالم الإسلامي، إلى جانب الخلافات بشأن جماعة الإخوان المسلمين وأزمة قطر وسوريا وليبيا وقضية جمال خاشقجي. صحيح أن العلاقات شهدت تحسناً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، لكن التحسن السياسي والاقتصادي لا يعني بالضرورة اختفاء الاختلافات الاستراتيجية. وبالتالي، فإن نجاح الاتفاقية يتطلب بناء ثقة مؤسسية جديدة تجعل التعاون الدفاعي

منفصلاً نسبياً عن المنافسة الأوسع على النفوذ الإقليمي.¹⁶

كما أن التباين التقني يمثل عقبة أمام الانتقال من التنسيق السياسي إلى التكامل العسكري. فالسعودية تعتمد بدرجة كبيرة على أنظمة أمريكية وأوروبية، بينما تجمع باكستان بين المعدات الصينية والأمريكية والقدرات المحلية، وتجمع تركيا بين منظومات مرتبطة بالناتو وصناعة دفاعية وطنية متطورة. ويجعل هذا التنوع عملية دمج أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع والإنذار المبكر والدفاع الجوي والصاروخي أكثر تعقيداً. كما أن نقل البيانات الحساسة بين أنظمة مختلفة يثير اعتبارات تتعلق بأمن المعلومات وحماية التكنولوجيا، خصوصاً في ظل التنافس الأمريكي-الصيني.

ومن الخطأ أيضاً افتراض أن السلاح النووي الباكستاني يوفر تلقائياً مظلة نووية للشريكين الآخرين. فلا توجد مؤشرات علنية على أن الاتفاقية تتضمن أي التزام من هذا النوع. صحيح أن امتلاك باكستان قدرات نووية يضيف وزناً إلى الحسابات الاستراتيجية للتحالف، لكنه لا يتحول تلقائياً إلى ضمانة أمنية للسعودية أو تركيا. بل إن خلق توقعات مبالغ فيها بشأن «المظلة النووية» قد يؤدي إلى نتائج عكسية، من خلال زيادة مخاوف الخصوم وتشجيع سباقات تسلح إقليمية جديدة.

وفي المقابل، تكشف طبيعة التهديدات التي تواجه السعودية عن أهمية تجاوز مفهوم الأمن التقليدي. فالهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على المنشآت النفطية والبنى التحتية، إلى جانب تهديدات

16. Neville Teller, Will a new Sunni axis reshape the Middle East? JUNE 1, 2026, h2026, /www.jpost.com/opinion/article-897859.

الملاحة في البحر الأحمر، أثبتت أن التفوق المالي والتكنولوجي لا يكفي وحده لحماية دولة من حرب غير متماثلة. ولذلك، قد تكون القيمة الأكثر واقعية لاتفاقية مكة في بناء قدرات جماعية للإنذار المبكر، والدفاع الجوي والصاروخي، ومواجهة المسمّرات، وحماية المنشآت الحيوية، وتأمين الملاحة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بدلاً من التركيز فقط على إمكانية إرسال قوات إلى ساحات القتال.

ومن هنا يصبح التدريب المشترك والصناعات الدفاعية من أكثر المجالات التي يمكن أن تمنح الاتفاقية مضموناً عملياً. فالسعودية تمتلك الموارد المالية والسوق الدفاعية الكبيرة، وتسعى إلى توطيق جزء متزايد من صناعاتها العسكرية، بينما تمتلك تركيا قاعدة صناعية متقدمة في الطائرات المسمّرة والصواريخ والحرب الإلكترونية والدفاع الجوي، وتمتلك باكستان خبرة مهمة في الطيران والصواريخ والصناعات العسكرية، فضلاً عن شراكتها الدفاعية مع الصين. وإذا تمكنت الدول الثلاث من الانتقال من شراء الأسلحة إلى الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا وتطوير أنظمة متكاملة، فقد تتحول الاتفاقية من إطار سياسي إلى شراكة استراتيجية أكثر استدامة.

لكن ذلك يتطلب أيضاً معالجة مسألة تقاسم الأعباء. فالسعودية تمتلك قدرة مالية تفوق شريكها، وهو ما قد يجعلها الممول الأكبر للمشروعات المشتركة. غير أن الاعتماد المفرط على التمويل السعودي قد يؤدي إلى اختلال في العلاقة، ويجعل الاتفاقية تبدو أقرب إلى منظومة أمنية تقودها الرياض منها إلى تحالف متوازن. وفي المقابل، فإن الضغوط الاقتصادية التي تواجه تركيا وباكستان

قد تحد من قدرتهما على تحمل التزامات مالية وعسكرية طويلة الأمد. وبالتالي، فإن استدامة الاتفاقية تتطلب صيغة واضحة لتوزيع التكاليف والمسؤوليات، بحيث لا تتحول القدرات المالية السعودية إلى بديل عن بناء شراكة متكافئة.

ويضاف إلى ذلك تحدي العلاقة مع التحالفات القائمة. فمن غير المرجح أن تكون اتفاقية مكة بديلاً عن الشراكة الأمنية السعودية مع الولايات المتحدة، أو عن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، أو عن شبكة العلاقات الدولية الباكستانية. والأرجح أن نجاحها يتطلب أن تعمل بوصفها «طبقة إضافية» من الأمن الإقليمي، وليس بديلاً عن المنظومات القائمة. وهذا النموذج يمنح الدول الثلاث هامشاً أكبر للمناورة، ويجعل الاتفاقية أقل تصادماً مع مصالح القوى الكبرى، كما يسمح لكل طرف بالحفاظ على شراكاته المختلفة.

وتكتسب مسألة غياب مصر أهمية خاصة في فهم حدود الترتيب الجديد. فقد شاركت القاهرة خلال الأشهر السابقة في المسار الرباعي الذي جمع مصر والسعودية وتركيا وباكستان، وناقش الحرب والتطورات الإقليمية وأمن المنطقة، لكنها لم تنتقل إلى الاتفاق الدفاعي الثلاثي. ولا توجد معلومات معلنة تثبت أن مصر تلقت دعوة رسمية للانضمام ثم رفضتها، كما لم يصدر عنها موقف رسمي معارض للاتفاقية.¹⁷ ولذلك فإن غيابها ينبغي أن يُفهم أساساً بوصفه انعكاساً لاختلاف الحسابات الاستراتيجية وليس رفضاً للتعاون.

17. سكيئة المشيخ، «رغم مشاركتها في المسار الرباعي.. مصر خارج اتفاق مكة الدفاعي»، الحرة، 7 أغسطس/آب 2026.

مع الدول الثلاث. فمصر تعطي الأولوية لأمن غزة وسيناء والبحر الأحمر، وتحاول الحفاظ على دور الوسيط القادر على التواصل مع مختلف الأطراف، بما فيها إيران والولايات المتحدة. كما أن القاهرة تميل تقليدياً إلى تجنب الالتزامات العسكرية المفتوحة خارج الحدود، وتفضل الاتفاقيات الثنائية والتنسيق المباشر. وتفرض القيود الدستورية المصرية إجراءات سياسية واضحة على إرسال القوات في مهام قتالية خارج البلاد، الأمر الذي يجعل الانضمام إلى ترتيب قد يفرض التزامات عسكرية جماعية أكثر تعقيداً بالنسبة إلى القاهرة. كما أن توقيت الاتفاقية، في ظل استمرار الأزمات الإقليمية، قد يدفع مصر إلى الحفاظ على مسافة تسمح لها بأداء أدوار الوساطة بدلاً من الارتباط بمحور دفاعي يمكن تفسيره باعتباره موجهاً ضد طرف إقليمي معين.¹⁸

سادساً: السيناريوهات المحتملة لمستقبل اتفاقية مكة

رغم الأهمية السياسية والاستراتيجية لاتفاقية مكة، فإن مستقبلها لا يزال مفتوحاً على أكثر من مسار، خصوصاً في ظل حداثة الاتفاق وعدم اكتمال آلياته التنفيذية والمؤسسية. ولذلك، فإن تقييم آفاق الاتفاقية لا ينبغي أن ينطلق من افتراض مسبق بأنها ستتحول إلى تحالف دفاعي متكامل، وإنما من رصد المسار الذي ستسلكه خلال المرحلة المقبلة، ومدى قدرتها على الانتقال من الالتزام السياسي

18. علي نجاة، «اتفاقية مكة، معمارية أمنية جديدة أم تحالف هش؟»، (توافق مكة، معمارية أمنية جديدة يا أئتلافى شكننده؟)، راهبرد معاصر، 9 أغسطس/ آب 2026.

إلى التعاون الدفاعي العملي. ومن هذه الزاوية، يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الاتفاقية، لا بوصفها مسارات منفصلة تماماً، وإنما باعتبارها درجات مختلفة من تطور الترتيب الأمني الذي أنشأته الدول الثلاث.

السيناريو الأول: بقاء الاتفاقية في إطار رمزي ومحدود بالردع السياسي

يفترض هذا السيناريو أن تبقى اتفاقية مكة في مستوى التفاهم السياسي والاستراتيجي، من دون أن تنتقل إلى مرحلة بناء بنية دفاعية مشتركة ذات طابع عملياتي. وفي هذه الحالة، ستمثل أهميتها الأساسية في توجيه رسالة ردع إلى الأطراف الأخرى مفادها أن أي تهديد لأحد الأطراف الثلاثة لن يمر من دون تضامن سياسي وأمني من الطرفين الآخرين. وقد تستمر الدول الثلاث في عقد المشاورات وتبادل المواقف وإجراء بعض التدريبات أو أنشطة التعاون العسكري، لكن من دون إنشاء آليات ملزمة للاستجابة المشتركة.

ويعني ذلك أن مبدأ الدفاع المشترك سيبقى أقرب إلى أداة للردع السياسي منه إلى التزام عسكري تلقائي. ففي حال وقوع أزمة فعلية، قد تقتصر الاستجابة على الدعم الدبلوماسي، وتبادل المعلومات، وتقديم مساعدات لوجستية أو دفاعية، بينما يظل التدخل العسكري المباشر قراراً منفصلاً لكل دولة. وفي هذه الحالة، ستكون أهمية الاتفاقية سياسية بالدرجة الأولى، باعتبارها مؤشراً على رغبة

الدول الثلاث في تنويع خياراتها الأمنية، بينما تظل قدرتها على إنتاج ردع عسكري فعلي محدودة.

ويمكن رصد هذا السيناريو من خلال مجموعة من المؤشرات المبكرة. فإذا مرت الأشهر الستة إلى الاثني عشر الأولى من عمر الاتفاقية من دون تفعيل واضح للجنة الوزارية أو الأمانة العامة، ومن دون وضع آليات محددة لاتخاذ القرار في أوقات الأزمات، أو تحديد مساهمة كل دولة في الدفاع المشترك، فإن ذلك سيشير إلى أن الاتفاقية لا تزال أقرب إلى إطار سياسي منها إلى ترتيبات دفاعية عملية. وينطبق الأمر نفسه إذا بقي التعاون العسكري في مستوى الزيارات والتصريحات والمناورات الرمزية، من دون الانتقال إلى تدريبات مشتركة منتظمة أو تبادل مؤسسي للمعلومات الاستخباراتية أو خطط مشتركة للدفاع الجوي والصاروخي.

ومن المؤشرات الأخرى على هذا المسار غياب مخصصات أو برامج واضحة للتعاون الدفاعي، وعدم إنشاء قنوات اتصال عسكرية مباشرة تعمل بصورة مستمرة، إضافة إلى استمرار الغموض بشأن طبيعة الهجوم الذي يمكن أن يستدعي التزاماً جماعياً. فإذا وقع اختبار أمني حقيقي، واقتصرت استجابة تركيا وباكستان تجاه تهديد مباشر للسعودية على المواقف السياسية أو الدعم الدبلوماسي واللوجستي المحدود، من دون إجراءات دفاعية ملموسة، فسيكون ذلك مؤشراً قوياً على أن «الدفاع المشترك» لا يزال في مستوى الردع السياسي.

وتزداد احتمالات هذا السيناريو إذا ظلت الدول الثلاث حريصة على تجنب تحويل الاتفاقية إلى محور موجه بصورة مباشرة ضد إيران أو إسرائيل، أو إذا تعارضت أولوياتها الأمنية في ملفات إقليمية أخرى مع متطلبات الالتزام المشترك. وفي هذه الحالة، قد تتحول مرونة الاتفاقية، التي تمثل في البداية ميزة سياسية، إلى مصدر لضعف المصادقية إذا لم تقترن بقدرة واضحة على تنفيذ الالتزامات.

السيناريو الثاني: التحول التدريجي إلى شبكة دفاعية عملية ومحدودة

يمثل هذا السيناريو المسار الأكثر واقعية في المدى القصير والمتوسط، إذ لا تتجه الدول الثلاث إلى إنشاء تحالف عسكري تقليدي أو قيادة عسكرية موحدة، وإنما تعمل على تحويل الاتفاق تدريجياً إلى شبكة دفاعية عملية تركز على المجالات التي يمكن تحقيق توافق بشأنها. وقد يشمل ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية، والتدريب العسكري، والمناورات المشتركة، والتعاون في الدفاع الجوي والصاروخي، والأمن البحري، وحماية المنشآت الحيوية، إضافة إلى توسيع التعاون في الصناعات الدفاعية.

ويكتسب هذا السيناريو أهمية خاصة لأن الدول الثلاث لا تحتاج بالضرورة إلى إنشاء «ناتو» جديد حتى تحقق أهداف الاتفاقية. فقد يكون النموذج الأكثر ملاءمة لمصالحها هو بناء شبكة من القدرات والإجراءات المشتركة ترفع تكلفة استهداف أي دولة عضو، من دون أن تفرض عليها التزاماً تلقائياً بالدخول في حرب شاملة. وبذلك يمكن

أن تتدرج الاستجابة للآزمات من تبادل المعلومات والإنذار المبكر، إلى تعزيز الدفاعات الجوية والصاروخية، والدعم اللوجستي، وحماية الممرات البحرية والمنشآت الحيوية، وصولاً إلى مستويات أعلى من التعاون العسكري إذا اقتضت طبيعة التهديد ذلك.

ويستند هذا المسار إلى مؤشرات مؤسسية وعملية يمكن مراقبتها بصورة واضحة. أول هذه المؤشرات هو تفعيل اللجنة الوزارية والأمانة العامة وتحولهما من إطارين للتنسيق السياسي إلى مؤسسات تتابع تنفيذ التزامات محددة. ويأتي بعد ذلك إنشاء قنوات اتصال عسكرية واستخباراتية دائمة، وتطوير آليات للإنذار المبكر وتبادل المعلومات حول الصواريخ والطائرات المسيّرة والتهديدات البحرية والهجمات على المنشآت الحيوية.

أما المؤشر الأكثر دلالة فيتمثل في الانتقال من التعاون الرمزي إلى التدريب العملي المشترك. فإذا بدأت الدول الثلاث في إجراء مناورات دورية تركز على الدفاع الجوي والصاروخي، وحماية المنشآت النفطية والحيوية، وأمن الملاحة، ومواجهة الطائرات المسيّرة، فإن ذلك سيكون دليلاً على انتقال الاتفاقية من الردع السياسي إلى بناء قدرة دفاعية مشتركة. ويكتسب الأمر دلالة أكبر إذا تضمنت هذه المناورات سيناريوهات تحاكي هجوماً على إحدى الدول الثلاث وتختبر طبيعة الاستجابة الجماعية.

ومن المؤشرات المهمة كذلك تطوير آليات القيادة والسيطرة والاتصال، حتى لو لم تصل إلى مرحلة القيادة العسكرية الموحدة.

فوجود غرف تنسيق أو مراكز عمليات مشتركة، أو آليات اتصال مباشرة بين القيادات العسكرية، أو بروتوكولات محددة للتعامل مع الأزمات، سيعني أن الدول الثلاث بدأت في بناء البنية المؤسسية اللازمة لتحويل الالتزام السياسي إلى قدرة عملية.

كما يمكن قياس هذا السيناريو من خلال تطور التعاون في الصناعات الدفاعية. فانتقال العلاقات من شراء الأسلحة إلى الإنتاج المشترك أو تطوير الأنظمة الدفاعية والطائرات المسيّرة والحرب الإلكترونية وتبادل التكنولوجيا، سيجعل الاتفاقية أكثر استدامة وأقل اعتماداً على القرارات السياسية الظرفية. وينطبق الأمر ذاته على تطوير ترتيبات مشتركة لأمن البحر الأحمر والخليج وحماية خطوط الملاحة والمنشآت الاستراتيجية.

وسيكون أول اختبار أمني حقيقي هو المؤشر الأكثر أهمية على تحقق هذا السيناريو. فإذا تعرضت إحدى الدول الثلاث لهجوم صاروخي أو بطائرة مسيّرة أو لهجوم يستهدف منشأة حيوية، وأظهرت الدول الأخرى قدرة على تقديم معلومات استخباراتية، أو تعزيز الدفاعات الجوية، أو توفير دعم لوجستي وتقني، أو المشاركة في حماية المجال الجوي والبحري، فإن الاتفاقية ستكون قد تجاوزت بالفعل مرحلة الإعلان السياسي. ولا يشترط ذلك بالضرورة إرسال قوات للقتال؛ فمجرد وجود استجابة جماعية منظمة ومتدرجة يمكن أن يمثل انتقالاً مهماً نحو شبكة دفاعية عملية. وعليه، فإن تحقق هذا السيناريو سيعني أن اتفاقية مكة لا تتجه إلى نموذج «حلف عسكري

مغلق»، وإنما إلى نموذج أكثر مرونة يمكن وصفه بـ«شبكة دفاعية إقليمية محدودة»، تجمع بين الردع والتنسيق العملي من دون إلغاء استقلال القرار الوطني للدول الثلاث.

السيناريو الثالث: توسع الاتفاقية وتشكيل ترتيب دفاعي إقليمي أوسع

يفترض هذا السيناريو أن تنجح الدول الثلاث في تقديم اتفاقية مكة باعتبارها إطاراً مفتوحاً للتعاون الأمني وليس تحالفاً مغلقاً موجهاً ضد طرف محدد. وفي هذه الحالة، يمكن أن تنضم إليها دول خليجية وعربية وإسلامية أخرى، خصوصاً إذا أثبت التعاون الثلاثي قدرته على تحقيق فوائد أمنية ملموسة.

وقد يكون انضمام دول مثل قطر والكويت ومصر، إلى جانب دول عربية أو إسلامية أخرى، خطوة باتجاه توسيع قاعدة الاتفاق وتحويله تدريجياً إلى ترتيب أمني إقليمي. غير أن التوسع لن يكون مجرد زيادة في عدد الأعضاء، بل سيتطلب انتقال الاتفاقية من شبكة ثلاثية إلى بنية أكثر تعقيداً تتضمن قواعد واضحة للعضوية، وآليات لاتخاذ القرار، وتوزيعاً للأدوار، وتحديدًا لمجالات الدفاع المشترك.

ويمكن رصد هذا السيناريو من خلال مؤشرات أكثر وضوحاً من مجرد التصريحات السياسية بشأن إمكانية انضمام دول جديدة. فالمؤشر الأول هو بدء مفاوضات رسمية مع دول أخرى حول العضوية أو الشراكة. أما المؤشر الثاني فيتمثل في مشاركة دول غير الأعضاء

في تدريبات أو ترتيبات أمنية مرتبطة بالاتفاقية. وإذا تحولت هذه المشاركة من التعاون المؤقت إلى آليات مؤسسية، فإن احتمال توسع الاتفاقية سيصبح أكبر.

ومن المؤشرات المهمة كذلك إنشاء مراكز إقليمية للتنسيق وتبادل المعلومات، وبرامج تدريب ومناورات متعددة الأطراف، وآليات للتشاور في أوقات الأزمات، وربما ترتيبات مشتركة للدفاع الجوي والصاروخي والأمن البحري. وإذا أصبحت هذه المؤسسات قادرة على العمل بصورة مستقلة نسبياً عن الظروف السياسية الآنية، فسيكون ذلك مؤشراً على تحول الاتفاقية من تفاهم ثلاثي إلى مؤسسة أمنية إقليمية ناشئة.

كما أن انضمام دول ذات قدرات عسكرية واقتصادية كبيرة سيكون مؤشراً أكثر أهمية من مجرد ارتفاع عدد الأعضاء. فدخل مصر، على سبيل المثال، سيضيف وزناً عسكرياً وسياسياً كبيراً، بينما يمكن لمشاركة دول خليجية أخرى أن توسع نطاق التعاون ليشمل أمن الخليج والطاقة والملاحة والمنشآت الحيوية. وفي المقابل، فإن توسع الاتفاقية ليشمل دولاً ذات مصالح وتهديدات مختلفة قد يزيد من صعوبة بناء إجماع حول تعريف «العدو» أو «التهديد» وحول مستوى الالتزام العسكري المطلوب.

وهنا تظهر المفارقة الأساسية لهذا السيناريو: كلما توسعت الاتفاقية زادت قدرتها على إنتاج الأمن الجماعي، لكنها في الوقت نفسه أصبحت أكثر عرضة لخلافات المصالح واختلاف التصورات الاستراتيجية.

ولذلك، فإن نجاح التوسع لن يقاس بعدد الدول المنظمة فقط، وإنما بقدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على مرونة الترتيب ومنع تحوله إلى محور مغلق.

ومن شأن تحقق هذا السيناريو أن يمنح الدول الإقليمية هامشاً أكبر في إدارة أمنها، لكنه لا يعني بالضرورة إنهاء الدور الأميركي أو إخراج القوى الدولية من المنطقة. فقد يتشكل بدلاً من ذلك نموذج للأمن متعدد المستويات، تتداخل فيه الترتيبات الإقليمية مع الشراكات الدولية. وبذلك قد تصبح اتفاقية مكة جزءاً من تحول أوسع من نظام يعتمد على تحالفات ثابتة ومظلات أمنية خارجية إلى نظام يقوم على «التوازن الشبكي»، حيث تستطيع الدولة الواحدة المشاركة في ترتيبات أمنية متعددة وفق طبيعة التهديد والمصلحة، من دون أن يعني ذلك بالضرورة انضمامها إلى محور مغلق ضد طرف آخر.

أي السيناريوهات أكثر ترجيحاً؟

في ضوء طبيعة مصالح السعودية وتركيا وباكستان، واختلاف تصوراتها للتهديد، وعدم وجود قيادة عسكرية موحدة أو التزامات عملية تفصيلية، يبدو أن السيناريو الثاني، أي التحول التدريجي إلى شبكة دفاعية عملية ومحدودة، هو الأكثر واقعية في المدى القصير والمتوسط. فهو يسمح للدول الثلاث بتحقيق قدر من الردع والتنسيق من دون أن تضطر إلى تحمل تكاليف تحالف عسكري ملزم أو الدخول تلقائياً في صراعات شركائها.



غير أن الانتقال إلى هذا السيناريو لن يكون تلقائياً. ويمكن تحديد مجموعة من المؤشرات الحاسمة التي ستكشف خلال الفترة المقبلة ما إذا كانت الاتفاقية تسير فعلاً في هذا الاتجاه. أولها تفعيل اللجنة الوزارية والأمانة العامة وإنشاء آليات واضحة لمتابعة التنفيذ؛ وثانيها إنشاء قنوات اتصال عسكرية واستخباراتية دائمة؛ وثالثها إجراء تدريبات ومناورات مشتركة منتظمة، خصوصاً في الدفاع الجوي والصاروخي والأمن البحري؛ ورابعها تطوير ترتيبات لحماية المنشآت الحيوية والتعامل مع الطائرات المسيّرة؛ وخامسها الانتقال من التعاون في شراء الأسلحة إلى مشاريع مشتركة في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا؛ وسادسها اختبار الاتفاقية في أزمة أمنية فعلية تكشف مستوى الالتزام الذي يمكن أن تقدمه كل دولة للأخرى.

وفي المقابل، فإن استمرار الاتفاقية في مستوى التصريحات السياسية والاجتماعات الدبلوماسية، من دون بناء مؤسسات وآليات تنفيذية، سيعزز احتمال تحقق السيناريو الأول. أما بدء مفاوضات رسمية مع دول جديدة، وإجراء تدريبات متعددة الأطراف، وإنشاء مراكز تنسيق إقليمية، وتطوير آليات تشاور جماعي في الأزمات، فستكون مؤشرات على انتقال الاتفاقية نحو السيناريو الثالث. وعليه، فإن المعيار الحقيقي لنجاح اتفاقية مكة لن يكون عدد البيانات الصادرة أو الدول التي تعلن دعمها لها، وإنما درجة التحول من الالتزام السياسي إلى القدرة المؤسسية والعملياتية. وإذا نجحت الدول الثلاث في

بناء هذه القدرة من دون تحويل الاتفاقية إلى محور مغلق، فقد تصبح مكة نقطة انطلاق لنمط جديد من الأمن الإقليمي القائم على الشبكات والشراقات المتداخلة. أما إذا بقيت الفجوة بين النص والقدرة على التنفيذ قائمة، فقد تظل الاتفاقية أداة للردع السياسي أكثر من كونها ترتيبات للدفاع المشترك.

الخاتمة

الخلاصة

تكشف اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان عن تحول مهم في طبيعة التفكير الأمني لدى القوى الإقليمية، لكنها لا تعني حتى الآن انتقال الدول الثلاث إلى تحالف عسكري متكامل. فالاتفاقية لا تزال تفتقر إلى قيادة عسكرية مشتركة وآليات تفصيلية وملزمة للاستجابة للأزمات، كما أن اختلاف تصورات الدول الثلاث للتهديد ومصالحها الإقليمية يفرض حدوداً واضحة على مستوى الالتزام الذي يمكن أن تقدمه كل دولة للآخرى. ولذلك، فإن أهميتها الحالية تكمن بصورة أكبر في تعزيز الردع السياسي وتوسيع خيارات الأمن الإقليمي منها في توفير مظلة دفاع جماعي مكتملة.

ومع ذلك، فإن اختزال اتفاقية مكة في مجرد إعلان سياسي سيكون قراءة ناقصة. فقد جاءت في سياق إعادة تقييم أوسع للترتيبات الأمنية التقليدية في الشرق الأوسط، وتزايد رغبة القوى الإقليمية في تنويع شراكاتها الدفاعية وتقليل الاعتماد على طرف خارجي واحد. كما أن الجمع بين الوزن الاقتصادي والجيوستراتيجي للسعودية، والقدرات العسكرية والصناعات الدفاعية التركية، والقدرات العسكرية والموقع الاستراتيجي الباكستاني، يمنح الاتفاقية إمكانات تتجاوز قيمتها الرمزية. ومن ثم، فإن مستقبلها سيتحدد بمدى قدرتها على تحويل هذا التوافق السياسي إلى آليات تعاون دفاعي واستخباراتي وتكنولوجي قابلة للتنفيذ.

ويظل الاختبار الأهم في هذا المسار هو قدرة الأطراف الثلاثة على سد الفجوة بين الالتزام السياسي والقدرة العملية. فإذا نجحت في تطوير قنوات اتصال عسكرية واستخباراتية دائمة، وتبادل المعلومات والإنذار المبكر، وإجراء تدريبات مشتركة، وتعزيز التعاون في الدفاع الجوي والصاروخي والأمن البحري وحماية المنشآت الحيوية، فإن الاتفاقية ستنتقل تدريجياً من إطار للردع السياسي إلى شبكة دفاعية عملية. أما إذا ظلت هذه الآليات غائبة، وبقيت الاستجابة للآزمات رهينة المواقف المنفردة لكل دولة، فإن الاتفاقية ستظل محدودة التأثير العملي، مهما كان وزنها السياسي.

وعلى المستوى الإقليمي، لا ينبغي فهم الاتفاقية باعتبارها مشروعاً موجهاً حصرياً ضد إيران أو إسرائيل، كما أنها لا تعني بالضرورة القطيعة مع الولايات المتحدة أو استبدال المظلة الأمنية الأمريكية بترتيب إقليمي بديل. والأرجح أن تسعى الدول الثلاث إلى توسيع هامش المناورة الاستراتيجية من خلال تنويع الشراكات، بما يسمح لها بتوزيع المخاطر الأمنية بدلاً من الانتقال من الاعتماد على قوة خارجية واحدة إلى الاعتماد على تحالف إقليمي واحد.

ومن هنا تبرز أهمية مفهوم «التوازن الشبكي» في فهم المسار المحتمل لاتفاقية مكة. فالشرق الأوسط لا يبدو متجهاً بالضرورة نحو محورين متقابلين وثابتين، وإنما نحو بيئة أمنية أكثر سيولة تتداخل فيها الشراكات الدفاعية والاقتصادية والتكنولوجية، ويمكن للدولة الواحدة أن تكون جزءاً من أكثر من شبكة وفق طبيعة

التهديد والمصلحة. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى اتفاقية مكة باعتبارها إحدى اللبئات المحتملة لهذا التحول، لا نموذجاً مكتملاً له. وعليه، فإن الإجابة عن سؤال ما إذا كانت اتفاقية مكة ستعيد تشكيل الأمن الإقليمي تظل مشروطة بقدرتها على الانتقال من التوافق السياسي إلى بناء قدرات ومؤسسات قابلة للاختبار. فإذا نجحت في ذلك، من دون التحول إلى محور مغلق أو أداة للاستقطاب الإقليمي، فقد تصبح نواة لترتيب أمني أكثر مرونة وتعددًا.

فأهمية اتفاقية مكة لا تكمن في كونها تحالفاً عسكرياً مكتملاً، بل في كونها اختباراً لقدرة القوى الإقليمية على إنتاج الأمن من داخل المنطقة بدلاً من استيراده من خارجها. وإذا نجحت التجربة في بناء ردع قائم على الشراكات المتداخلة لا على المحاور المغلقة، فقد تمثل مكة خطوة أولى نحو انتقال الشرق الأوسط من منطق التحالفات الثابتة إلى منطق التوازن الشبكي.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
